مؤسسة الرئاسة الامريكية ودورها في صنع القرار في الحرب على العراق
the war on Iraq The US Presidency and its role in decision-making in

ا.م.د احمد عبدالواحد عبدالنبي
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / جامعة بغداد
البريد الإلكتروني : ahmedalhelfe@yahoo.com

ملخص البحث باللغة العربية:

شكل القرارالعسكري عنصراً مركزياً في بناء تاريخ الدولة الامريكية الحديثة . وقد تعددت المفاهيم حول مضمون صنع القرار في ابعاده المختلفة، فعلماء التاريخ درسوا الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها صانع القرار، وعلماء الإدارة ذهبوا الى البحث عن كيفية تحسين اداء الاجهزة التنفيذية ، أما في التاريخ المعاصرفينظر الى عملية صنع القرار التي تجري بين طرفين، طرف يقرر (Agent)، ومحيط يحف بالقرار من قبل ومن بعد في البيئة (Environment)، والطرف المقرر هي مؤسسة الرئاسة (الدولة) عن طريق الاشخاص المخولين بالافصاح عن مضمونها بالافعال والقرارات، والبيئة تكون ذات بُعد زماني ومكاني، فهناك البيئة السابقة للقرار، وتكون في ذهن صاحب القرار وخارجه، اما البيئة اللاحقة للقرار ذات بُعد سيكولوجي وموضوعي، وهذه السلسلة من المعطيات المتواصلة تشكل عملية صنع القرار (Decision-Making Process).ومن اجل ذلك جائت دراستنا لتأخذ عملية صنع القرار في التاريخ الامريكي المعاصر في الحرب على العراق عام ١٩٩١ ابان ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب George Bush ١٩٨٩-١٩٩٣ وضمن بحث مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن باعتبارها راس الدولة الامريكية .فقد جاءت الدراسة على مقدمة و مبحثين: الاول: اشتمل على بحث الرئاسة الامريكية ودورها كمؤسسة تنفيذية . والمبحث الثاني :دور الرئاسة في صنع قرار الحرب على العراق عام ١٩٩١ .ضمن مراجعة وثائق ومصادر تاريخية وسياسية عديدة أتت اكلها من اجل فهم امراصدار قرار الحرب على العراق وحيثياته العسكرية والسياسية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، تاريخ معاصر،جورج بوش الاب، تاريخ امريكا.

Summary

The military decision is a central element in building the history of the modern American state. There have been many concepts about the content of decision-making in its various dimensions. Historical scholars have studied the hidden motives behind the decisions taken by the decision-maker. Management scholars have gone to search for how to improve the performance of the executive bodies. As for contemporary history, the decision-making process that takes place between two parties is seen, one party decides. (Agent), and an environment that surrounds the decision before and after in the environment (Environment),The decision-making party is the institution of the presidency (the state) through the persons authorized to disclose its content with actions and decisions, and the environment is of a temporal and spatial dimension. Continuous decision-making process. For this reason, our study came to take the decision-making process in contemporary American history in the war on Iraq in 1991 during the administration of US President George Bush 1989-1993 and within the research of the US Presidency in Washington as the head of the US state. It included a discussion of the US presidency and its role as an executive institution. And the second topic: the role of the presidency in making the decision of the war on Iraq in 1991. Within the review of many historical and political documents and sources that bore fruit in order to understand the issuance of the decision to war on Iraq and its security, political and international reasons.

Key Words: The United States, Contemporary History, George Bush, American History.

المقدمة :

قد تتعدد مصادر التأثير في عملية صنع القرار في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن تظل موسسة الرئاسة المصدر الذي تتخذ فيه القرارات، وتدار فيه الأزمات حيث كان لزاماً أنّ ندرك الرئاسة الامريكية ودورها كمؤسسة تنفيذية بشكله

الخاص خلال عهد الرئيس جورج بوش الاب١٩٨٩-١٩٩٣ ،لكي يتسنى لنا معرفة الأهداف والدوافع الرئيسة التي نشأ عن طريقها صنع قرار الحرب على العراق عام ١٩٩١ كجهاز او مؤسسة تنفيذية في الولايات المتحدة .ثم نوضح الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القرار الخطير ، وخصوصاً مع ازدياد توتر العلاقات الامريكية-العراقية بعد نهاية حرب الخليج الاولى ١٩٨٠-١٩٨٨، والاحوال التي لاحقتها إلى بداية عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش عام ١٩٨٩، ثم يكون الحديث عن هيكلية مؤسسة الرئاسة والتطورات والإضافات التي تم إضافتها إلى الادارة الجديدة للرئيس بوش الاب. ليكون لنا جلياً توضيح الأهداف والأدوار الرئيسة التي يقوم بها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ومتطلبات الامن القومي العليا وقرار الحرب على العراق عام ١٩٩١ .

من هنا جاءت اهمية اختيار الموضوع عنوان البحث ، لأن الضرورة القصوى لمفهوم اتخاذ قرار الحرب على العراق جاءت بعد دخول العراق الى الكويت بداية تسعينات القرن الماضي ، وهذا ما اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية بأعتبارها القوى الاولى في العالم . واثارعدة مشكلات دولية واقليمية لامست الأمن القومي الامريكي حسب وجهات نظر صناع القرار في ادارة الرئيس جورج بوش الاب . ولأن الامن القومي الامريكي يعد اوسع واضخم المصطلحات للتعبيرعن مصالح الولايات المتحدة وامنها العسكري والستراتيجي ، فأننا سنبين في هذه الدراسة متطلبات اتخاذ صنع قرارالحرب على العراق أبان عهد الرئيس الامريكي جورج بوش الاول .حيث انّ مفهوم اقرار الحرب في مؤسسة الرئاسة الامريكية هو امر نسبي، ومتغير، ومركب، وذو ابعاد عدة، ومستويات متنوعة، ويتعرض لتحديات وتهديدات مختلفة مباشرة وغير مباشرة تختلف درجة قوتها، وانواعها، وابعادها سواء تعلق ذلك بأمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها لهذا فهو احد المفاهيم المركزية في حقل الامن العام لامريكا بالذات انه إتسم بالقوة العسكرية المباشرة منذ ظهورالعلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الاولى١٩١٤-١٩١٨ . وينبغي لدراسة متطلبات صنع القرار في الحرب على العراق.الإحاطة بثلاثة امور على الاقل ، بدءاً من السياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالابعاد المختلفة له ،وانتهاءاً بالعلميات العكسرية ونتائجها المتحققة عام ١٩٩١ .

ثم ان الفرضية التي سنناقشها في صفحات هذا البحث هي عملية صنع قرار الحرب على العراق في التاريخ الامريكي المعاصر. والتي احتلت وضعا مركزيا في السياسة العامة للولايات المتحدة ، والتي عادة ما تتخذ الأمن القومي ومصالح امريكا وحلفائها هدفا من اهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وعسكرية مباشرة . وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة و تحقيق متطلبات امنية وعسكرية بعيدة المدى. ومن اجل ذلك لم يعد قرار الحرب على العراق يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحدود حماية حلفاء ومصالح لامريكا في الخليج العربي ،أوبمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعاداً أشمل من ذلك تنطوي على خطر النفوذ العراقي المتمدد اواخر عام ١٩٩٠ وتهديده للسلم العالمي نتيجة قرب العلميات العسكرية من منابع ومكامن تصدير البترول دوليا .

أما الاشكالية التي سيناقشها بحثنا هذا فهي كيفية؟ صنع قرار الحرب على العراق- تبعا لمعلومات امنية وعسكرية دقيقة -وبما يضمن مواصفات اعلى في تحقيق متطلبات الامن القومي للولايات المتحدة وحماية مصالحها وحلفائها في المنطقة العربية . وهذه الاشكالية اعتمدنا فيها على مبدأ : كلما تنوعت وانتشرت مصالح الولايات المتحدة وتعددت إرتباطاتها في منطقة الخليج العربي، إتسع نطاق امنها القومي . بيد ان مفهوم الأمن التقليدي في ادبيات تاريخ مؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس جورج بوش الاب ١٩٨٩-١٩٩٣، يؤكد على أنّه : حماية مصالح حكومة الولايات المتحدة من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها، باستخدام القوة كوسيلة نهائية لإستئصال مصادر التهديد، وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح على كافة المديات والمتسويات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والعسكرية والامنية ،بما يضمن صيرورة الامن القومي الشامل في الولايات المتحدة * .

المبحث الاول:- الرئاسة الامريكية ودورها كمؤسسة تنفيذية : تُعدّ مؤسسة الرئاسة من اهم مراكز القوى السياسية الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعطي النظام الرئاسي الأمريكي لرئيس الجمهورية سلطات واسعة لا يحدها غير ما جاء به الدستور من صلاحيات الكونغرس، وامكانيات في المناورة السياسية من ناحية، ولرغبته في إعادة انتخابه أو فوز حزبه بعده من ناحية اخرى، وتُعدّ مؤسسة الرئاسة الجهة الاولى المسؤولة عن وضع السياسة الخارجية،والرئيس في الولايات المتحدة لا يتمتع بإستقلالية تامة، بل يكون منتخبا ومسؤولا، طليق اليدين في نطاقه، ويخضع لمراقبة مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية لكنه لا يخضع لتوجيهاته، ويعين مرتبه فور تسلمه مهامه، وينتخب الرئيس لولاية تدوم اربع سنوات وقد يعاود انتخابه لولاية ثانية، وقد جعل احتمال تجديد الولاية له حافزاً لخدمة المصلحة العامة، وتطوير الوسائل الممكنة للقيام بذلك، فضلاً عن ذلك، يزود الرئيس بحق النقض الفيتو(veto) المعطل الذي يتيح له رفض القوانين التي من شأنها المساس بحيز الاستقلالية الذي يكفله له الدستور. لكن حق النقض المعطل يرغمها في الاقل على التراجع قليلاً، ويجرها عن النظر في المسألة، وعندئذ لا يعود ممكناً حسم القرار بشأنها إلاّ بأغلبية ثلثي الاصوات، وحق النقض، من ناحية اخرى، وهو اشبه بالاحتكام للشعب[١].

وقد لا يقصد بـ مؤسسة الرئاسة الامريكية منصب رئيس الدولة فقط، وإنّما ايضاً جهاز بيروقراطي يتألف من مئات الموظفين في البيت الابيض، إذ مقر الرئيس ومكتبه المركزي، ويمتلك الرئيس بموجب الدستوروثيقة الاستقلال الصادرة عام ١٧٧٦ صلاحيات واسعة رغم وجود مؤسسة الكونغرس كجهة تشريعية .كما أنّ منصب الرئيس يعطي لشاغله امكانات حركة كبيرة، ويساعد على ظهور الشخصية المفيدة للرئيس، أو يبرز ضعفه وحدودية امكاناته وفقاً لنجاحه أو اخفاقه في القيام بمهام منصبه.وكما هو الحال بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب، فإنّ الرئيس ينتخب مباشرة من عن طريق ناخبي الولاية التي جاء منها، وبتعبير اخر، فإنّ الحزب الذي يتمتع بغالبية الشيوخ والنواب ليس هو الذي يختار الرئيس. وهذا يعني بالامكان أنّ يكون الرئيس من حزب، واغلبية اعضاء مجلس النواب أو الشيوخ من حزب اخر وهي حالة تحدث احياناً.وهكذا فإنّ الرئيس يظل رئيساً حتى إذا فاز احد الاحزاب بأغلبية الانتخابات النصفية ولم يحرز حزب الرئيس الاغلبية في أي من المجلسين، ومن شأن نتيجة كهذه أنّ تضر بسهولة بقدرته على امرار التشريعات في الكونغرس الذي يقر جميع القوانين، لكن ذلك ليس بحكم

الضرورة[٢]. ولهذا فإنّ لهذا المنصب صعوبات هائلة، ومسئوليات ضخمة، ولكي يستطيع الرئيس الاعلى للبلاد أنّ يقوم بواجباته تجاه هذا العبء الثقيل نراه يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة ندر أنّ يتمتع بها رئيس أي بلد آخر في أي زمن من الأزمان. ولقد عرف المشرعون الأميركيون الاولون((إنّ السلطات يجب أنّ تكون على مستوى الواجبات أو بالأحرى الادوار التي يتعين على الرئيس تمثيلها، وهو في منصبه الخطر))[٣].حتى ان كل السلطة التنفيذية انيطت لموظف واحد يعرف بإسم رئيس الولايات المتحدة الامريكية.

وبهذا فأن مؤسسة الرئاسة الامريكية ممثلة بالرجل التنفيذي الاول فيها وهو رأس الدولة، وبهذه الصفة يجب عليه القيام بالواجبات الرمزية والتنفيذية معا* . ولقد حاول واضعو الدستور بضرورة الحاجة إلى قائد قوي إلاّ أنّهم ايضاً لا يريدون أنّ يتحول الرئيس الشخص أو المنصب إلى طاغية ينتهك الحريات الفردية، ومن ثم وضعوا العديد من الكوابح والتوازنات على الرئيس التنفيذي في محاولة لتتقيد السلطة الرئاسية، ولم يكن أياً من واضعي الدستور معرفة مدى السلطة التي يمكن أنّ يتمتع بها الرئيس في القرن العشرين، فلقد كانوا يعتقدون بان الكونغرس هو المؤسسة صاحبة السطوة في الحكومة الأميركية. وقد تضمنت المادة الثانية من الدستور وصفاً موجزاً للسلطات الرئاسية، واربع فقرات قصيرة تخول الرئيس على التوالي السلطة التنفيذية، وتقويم هيمنته على الشؤون الخارجية عن طريق التأكيد على دوره كقائد اعلى للقوات المسلحة، وسلطات عقد المعاهدات، وتحدد مسئوليته في اطلاع الكونغرس ، والاهتمام بتنفيذ القوانين بأمانة[٤] .

وقد حدد الدستورالامريكي الصادر عام ١٧٧٦ عبر المادة الثانية ايضاً الفقرة الاولى ثلاثة مؤهلات يجب أنّ يتمتع بها الرئيس، فرئيس الولايات المتحدة الامريكية يجب أنّ يكون قادراً على اداء مهامه الدستورية، فضلا عن ذلك، إلى أنّ هناك عدداً غير قليل من المواصفات غير المدونة لمن يشغل منصب مؤسسة الرئاسة في واشنطن. ولم يمكث أي رئيس أمريكي في السلطة لأكثر من مدتين رئاسيتين تامتين إلى أنّ تولى الرئيس فرانكلين روزفلت ١٩٣٣-١٩٤٥ الرئاسة الذي جاء فيه التعديل الثاني والعشرون في الدستور الذي جعل امكانية أنّ يشغل احد الافراد منصب الرئاسة لمدة عشر سنوات[٥] . ومهما يكن من الامر فأن مؤسسة الرئاسة الامريكية تقع عليها مسؤولية الفشل في أي عمل كان على عاتقه مهما كانت الاوضاع أو عدد الاشخاص أو المعاونين الذين اشتركوا في ذلك العمل وهناك عدد من الدوائر التنفيذية ضمن الفرع التنفيذي لمؤسسة الرئاسة في العاصمة واشنطن ، وزارات : الخارجية و الدفاع والعدل والداخلية، والزراعة والتجارة والعمل والصحة و الخدمات الانسانية والاسكان والنمو الحضاري والنقل والطاقة والتربية وشؤون المحاربين القدماء، وكل وزارة من هذه الوزارات قائمة بحكم القانون. كما تدل كل واحدة منها مسؤولة عن قطاع محدد، ويعين مسؤول كل من هذه الدوائر من موسسة الرئاسة حصرا، إلاّ أنّ التعيين يجب أنّ يقر من مجلس الشيوخ، ويدعى رئيس كل من هذه الدوائر-سكرتيراً-، وليس بوسعه أنّ يجمع بين موقعه هذا، وبين اية خدمة اخرى في الكونغرس أو أي قسم آخر من الحكومة، وكل منهم مسؤول مباشر قبالة الرئيس، وليس بوسعه أنّ يبقى في الخدمة إلاّ بقدر ما يريد له الرئيس، ولهذا من الافضل كونهم مساعدين للرئيس أو مشاورين له، وعندما يجتمعون معاً يطلق عليهم إسم -مجلس وزراء الرئيس-، وبعض الرؤساء اعتمدوا كثيراً على نصائح اعضاء مجلس وزرائهم، والبعض الاخر لم يعتمد عليها إلاّ قليلاً[٦].وقد يصبح هؤلاء الوزراء اكثر إهتماماً بالحصول على موارد لادارتهم من احراز الغايات والاهداف الرئيسة، هذا فضلاً عن أنّ اعضاء الوزارة يكونون كثيراً ذوي عقليات مستقلة بسبب ما حققوه من نجاحات في مجال الشركات أو السياسة أو كليهما وقد يبلغ هم الامر إلى حد معارضة سياسات الرئيس، غير أنّ مؤسسة الرئاسة في واشنطن تستخدم غالباً مصطلح- مطبخ وزاري- وقد جاءت التسمية الاخيرة في رئاسة جورج بوش الاب ١٩٨٩-١٩٩٣ وتتألف في العادة من وزراء الخارجية، والدفاع، والخزانة، والمدعي العام، وتكون بمثابة جهاز استشاري حقيقي، ومن الطبيعي أنّ يتغير الشكل الدقيق لمجلس الوزراء الداخلي بسبب التفصيلات الشخصية لكل رئيس[٧].

ولو عدنا في التاريخ الامريكي لوجدنا محاولات في مؤسسة الرئاسة لفصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، وكما جاء في قرار المحكمة الفيدرالية العليا للقاضي الأول في الولايات المتحدة: سإذرلاند Sutherland في عام ١٩٣٦، ((بان الشؤون الخارجية والداخلية يشكلان مجالين مختلفين، وذلك في ما يتعلق باصل وطبيعة كل مجال ،وإنّ التشريع في هذا الحقل يجب أنّ يعطى الرئيس درجة من القدرة على التصرف والتحرر من القيود القانونية التي لا يمكن السماح بها لو أنّ الامر يخص شئون محلية فحسب))[٨].لقد انحصر قرار المحكمة الفيدرالية العليا في أنّ التشريع في الشؤون الخارجية يمكن أنّ يمنح مؤسسة الرئاسة حرية تصرف تزيد كما هو مسموح منها في مسألة التشريع المحلي، وبدلاً من ذلك تخطى القاضي سإذرلاند قضية التفويض كثيراً، مضيفاً صفحات من الملاحظات العابرة والخارجة عن القضية المعروضة قبالة المحكمة العليا، والتي تعطي الرئيس عدداً من السلطات غير الموجودة في الدستور، ثم اردف القاضي سإذرلاند قائلا :((أنّ الرئيس يمكن له أنّ يتصرف في الشؤون الخارجية دون سلطة من الكونغرس ولكن دون أنّ يستطيع التصرف بشكل يتعارض مع قانون أصدره الكونغرس))[٩].

بناءا على ذلك اشارت وثائق منشورة في التاريخ الامريكي المعاصر إلى أنّ الكثير من اراء القاضي سإذرلاند، ذات صفة عابرة، وغير ملزمة، ففي العام ١٩٨١، حذرت محكمة الاستئناف الفيدرالية في نيويورك من أي اعتماد في غير مكانه على ملاحظات معينة جاءت خلال سرد القاضي سإذرلاند لرأيه، وقالت المحكمة: ((أنّ تسمية الرئيس كجهاز وحيد للولايات المتحدة في الشئون الدولية، يشكل اقراراً فعليا بسلطة رئاسية كاملة على أي مسألة تمتد خارج حدود هذه البلاد، ونحن نرفض مثل هذا التصنيف))[١٠]. ولقد ابرزالتاريخ الامريكي مبدأ كون مؤسسة الرئاسة هو وجه الولايات المتحدة البارز في إدارة دفة السياسة الخارجية، غير أنّ سلطاته ليست دون حدود، فالالتزامات التي يتعهد بها الرئيس قابلة للنظر فيها من جديد من جانب الكونغرس الذي يراقب أيضاً الاعتمادات المالية الواجب صرفها.وقد جاءت فكرة -الجهازالوحيد- من استخدام سإذرلاند حين قال: ((إنّ الرئيس هو الجهاز الوحيد للأمة في العلاقات الخارجية، وممثلها الوحيد لدى الدول الاجنبية))[١١].

وأشرالأسلوب الذي استخدمه القاضي سإذرلاند،إلى سلطة شاملة ومستقلة لمؤسسة الرئاسة في مجال الشؤون الخارجية،بينما كان هناك رأي مخالف لمحكمة الاستئناف الفيدرالية في نيويورك ازاء فهما للسياسة الخارجية :على أنها وظيفة مشتركة بين مؤسسة الرئاسة، ومجلس الشيوخ بالنسبة للمعاهدات أو بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس بالنسبة للقوانين، ولا يعمل الرئيس كجهاز وحيد في تطبيق السياسة الداخلية إلاّ بعد أنّ يؤسس الفرعان لتلك السياسة.كما أنّ الرئيس في الولايات المتحدة، وبموجب الدستور لا يُعدّ مسؤولاً قبالة الكونغرس، إلاّ أنّ الاخير له صلاحية الاشراف على الميزانية، واما في حالة عرقلة مشروع الرئاسة من الكونغرس فإنّ بامكانه أنّ يستخدم سلاح الاعتماد المالي. كما أنّ الكونغرس استطاع التأثير في الرئيس، وبنجاح في حرب فيتنام عام١٩٧٤ ، إلاّ انه في قضايا اخرى اقل تسامحاً من حرب تترك فيها نصف مليون جندي، فإنّ في هذه الحالة يمكن تطبيقها بدون اعتمادات تعرض على الكونغرس، إذ أنّ في حوزة وكالة المخابرات المركزية من ميزانية ما يكفي من الانفاق على فعالية من فعاليات السياسة الخارجية(١٢).

وفي هذا الصدد يشير الكاتب المصري المعروف محمد حسنين هيكل الى أنّ ميزانية جهاز المخابرات المركزية في عام ١٩٧٥، هو ٨ ملايين دولار، وعليه يمكننا القول: أنها اصبحت مصدراً جديداً للتمويل، والتخلص من سطوة الكونغرس المالية، أو ما قام به رجل الاعمال الأمريكي سبيتز شانل من ولاية تكساس من دفع مليون دولار ومشاركة ريتشاد ميلر رجل الاعمال بخمسة ملايين دولار، إذ بين هيكل ((أنّ الرؤساء أكثر قدرة على الانتصار في كفاحهم السياسي ضد الكونغرس عندما تكون القضية ذات علاقة بالسياسة الخارجية))(١٣) .

يتضح لنا أنّ الرئيس هو رأس مؤسسة الرئاسة التنفيذية وفقاً للدستور الأمريكي بوصفه القائد العام للقوات المسلحة، والجهة المسؤولة عن تعيين السفراء لدى الدول الاجنبية، ورئيس السلطة التي تقوم بتصريف شؤون البلاد، وإدارة العلاقات الخارجية بما في ذلك ترتيب المعاهدات والإتفاقيات الدولية.وعن طريق الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور من ناحية، والممارسات والتجارب السابقة عن طريق عمل الاجهزة المساعدة، والمسماة مساعدي الرئيس والمستشارين استطاعت مؤسسة الرئاسة تأكيد دورها المهم في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي وتنفيذه بالذات صنع قرار الحرب على العراق عام ١٩٩١.ولأن معظم سلطات الرئيس ليست مستمدة جميعها من الدستور، بل تم اكتسابها عن طريق تراكم السوابق، وزيادة صلاحيات مؤسسة الرئاسة خلال إدارة الحروب، ومواجهة الازمات الطارئة، وعليه فإنّ الرئيس هو المسؤول الاول عن رسم السياسة الخارجية،واعلان الحرب وادارة العلاقات مع الدول الاجنبية(١٤).

كما أنّ مؤسسة الرئاسة الامريكية عبر تاريخها استثمرت كل الجهود للتغلب على المشكلات في أثناء اوقات الازمات لانه ليست مسؤولة قبالة الكونغرس،لذلك يُعدّ وزير الخارجية وسيلة للتعبيرعن السياسة الخارجية واداة رئيسة من ادوات تنفيذها وغالباً ما يكون جزءاً مهماً من الجهازالتنفيذي الذي يعاون الرئيس على القيام بصنعها. وإذ كانت السياسة الخارجية خلال تاريخ الولايات المتحدة الحديث والمعاصر هي قيادة علاقات دولة ما بغيرها من الدول، فإنّ الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق للبرنامج المحدد عن طريق عمل منهجي ويومي عن طريق المفاوضات أو في الاقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم بعضاً أو بين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية. إلاّ أنّ هذه الرؤية للدبلوماسية، وفي اقل تقدير تكون قد تأثرت بنظرة مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن للسياسة الخارجية.ومن جانب آخرفإنّ للصفات الشخصية للرؤساء امكانية استخدام الصلاحيات الواسعة، وظهورالتوجهات السياسية لمؤسسة الرئاسة في واشنطن دون الخضوع لضغوط الكونغرس، وهذا ما ادى إلى ظهور ما سمي بالمبادئ والمشاريع الامريكية Doctrin's and Plans التي إرتبطت بإستراتيجية الأمن القومي.ولكن اطلاق اسماء الرؤساء لا يعني أنها وضعت بمعزل عن الاوضاع الداخلية أو الاوضاع الدولية، بل أنّ جميع تلك المشروعات جاءت إنعكاساً لاوضاع سياسية معينة أو رداً على تهديد ما، أو تعبير عن تطورات اقتصادية مهمة. ومع أنّ ليس كل ممثلي الفرع التنفيذي بمؤسسة الرئاسة لهم ادوارحيوية في السياسة الخارجية، لكن يبقى الرئيس في الولايات المتحدة الشخص الاساس المتخذ للقرارات، ويرى المؤرخ العراقي احمد النعيمي أنّ ذلك يتوقف على جملة من العوامل منها(١٥):

العامل الاول : خبرته في السياسة الخارجية التي يترجمها في عمله، وعليه نرى أنّ الخبرة عند الرئيس جورج بوش أسهمت خلال عمله كرئيس لجهاز المخابرات المركزية وسفيراً في الامم المتحدة، ومدير مكتب CIA في الصين، وكذلك خبرة الرؤساء في القرن الثامن عشر والقرن العشرين، فإنّ اربعة من اول ستة رؤساء خدموا سابقاً في وظيفة سكرتير دولة (وزير الخارجية)، وهو مصطلح يطلق على المقربين من مركز صنع القرار، وهم توماس جيفرسون، وجيمس مونرو، وجون كوينسي إلى جانب رئيسين آخرين في القرن التاسع عشر هما مارتن بورن، وكذلك جميس بوكتان، ومن بين سبعة قادة عسكريين أصبح واحداً منهم رئيساً للجمهورية، وهو دوايت ايزنهاورDwight David Eisenhower ١٨٩٠-١٩٧٠.

العامل الثاني: الذي له دور في عملية صنع القرار يكمن في صفات شخص الرئيس كشخص مثل أي انسان له مسيرة في الحياة، وعلى الرغم أنّ الشخصية نادراً ما تكون المحدد لسلوك الرئيس ومؤسسة الرئاسة، فإنّها في بعض الحالات لها تأثير كبير فيه، فإنّ الصفة الاساسية في القائد هي: استعداده لأن يصنع تحقيق المهمة فوق الاعتبارات الشعبية الشخصية، فإنتَ لا يمكن أنّ تكون شعبياً ومؤثراً في الوقت نفسه ، لأن مؤسسة الرئاسة عادة لها وظائف ترتبط بالنظام والاداة التنفيذية التي تؤثر في مكانة القيادة في اطار النظام السياسي، فقد تولى قادة، مثل : روزفلت وترومان وايزنهاوروجيمس فورد وكيسنجر مهمة رئاسة المؤسسة التنفيذية، وتضفي نشاطهم، وافكارهم، وتصوراتهم على النظام السياسي تعطي قدرة على التكيف، وتبقى قدرة الرئيس على كسب التأييد العام لقرارات السياسة الخارجية التي تكون انعكاس لشخصية ذات فكر أكثر من القرارات ذاتها، وعلى سبيل المثال على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس جونسون حول سياسته في فيتنام عام ١٩٧٤، إلاّ أنّه لم يكن بمقدوره اقناع ناخبيه بصحة ما يذهب اليه(١٦).

ومهما يكن من الامر فأن مؤسسة الرئاسة ظهرت في حقبة جورج بوش ممثلاً للأمة الامريكية وباختصار تبدو السياسة الخارجية كأنها تسمح لبوش أن ينشئ تصوراً محبذاً غير متحفظ، وانه ليس هناك أي ممثل سياسي آخر يشابهه، وهذه النقطة

الواضحة في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ ترسم هذه السياسة صورة حاسمة للرئيس،و تعرض مواقف يكون فيها قادراً على اتخاذ موقف واضح وحاسم فيها، وان يضع مواقفه الشخصية على السياسة الوطنية و مثال على ذلك قرار الرئاسة البات في صنع الحرب على العراق عام ١٩٩١ .وفي مضمار التأكيد على دور الرئاسة في صنع قرار الحرب على العراق ، فقد آشار المؤرخ الأمريكي روبرت كانتور إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بلوغ أهدافها الخارجية بوسائل نفسية تبدو هذه الوسائل أقل صلة بالسياسة الخارجية من الوسائل الاقتصادية والعسكرية، ولكنها لا تختلف عنها في الغاية المتوخاة، فتعمل بأساليب متنوعة بما فيها الاجتماعية والثقافية والايدلوجية للتأثير في مواقف الاصدقاء والخصوم أو المحادين كلا على مقتضى حالته أو حسب تعبير بوش: ((بان على الولايات المتحدة الأمريكية التوجه بخطابها بإسم العالم الحر))[١٧] . بيد ان خطاب مؤسسة الرئاسة في واشنطن وضح جملة من المرتكزات تجعل الفرد والجمهور مذعناً وغير ناقد له عن طريق خلق انماط مقلوبه وكإذبة تجعل الفرد يعيش في جو من الخيال البعيد عن الواقع مما يسمح بإشغال الجماهير عن المسائل الملحة المهمة، وتركيزها في القضايا الثانوية، لأن الثقافة الاتصالية قد حققت تطوراً مذهلاً في النصف الثاني من القرن العشرين وادت إلى تغيرات عاصفة في ميدان الحياة الاجتماعية والسياسية، واحدثت هذه الثقافة الجديدة ثورة في القيم، والمفاهيم، وانماط السلوك عند البشر في اطار وضعية جديدة غير مألوفة في مواجهة الشحنة المتزايدة لصدمة المستقبل عدت فلسفة جديدة في تاريخ امريكا المعاصر[١٨].

المبحث الثاني:- دور الرئاسة في صنع قرار الحرب على العراق عام ١٩٩١ :

ان مسألة تأمين المصالح مسألة بديهية تسعى مؤسسة الرئاسة الامريكية عبر تاريخها المعاصرفي تحقيقها والحصول عليها بل تأتي مسألة الحصول على المصالح الحيوية ضمن اولويات النظام الرئاسي الامريكي.وانطلاقاً من مبدأ ان الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها اصدقاء دائمون بل مصالح دائمة وهذه المصالح ليست ثابتة بل متغيرة وعرضة للنفاذ والتبدل وان الهيمنة على مصادر الموارد الاولية الحيوية في العالم هدف استراتيجي دائم للسياسة الخارجية الامريكية لهذا نراها تعمل جاهدة بطرق مباشرة وغير مباشرة من اجل وضع يدها على المناطق الحيوية في العالم، فالولايات المتحدة ومنذ سبعينيات القرن الماضي بدأت تعد الخليج العربي منطقة حيوية لأمنها القومي لأهمية المصالح الامريكية فيها، فقبل اكثر من ثلاثة عقود من الزمن ظهر اجماع تام في مؤسسة الرئاسة الامريكية على اولويات المصالح الامريكية في المنطقة وتضمنت تلك المصالح مايلي[١٩]:-

١- البترول والغاز الطبيعي .
٢- تحقيق أمن (اسرائيل) وتأكيد تفوقها على الدول العربية.
٣- استخدام المنطقة العربية والخليجية كسوق لتصريف البضائع الامريكية.

وقد شهد العالم مطلع العقد الاخير من القرن الماضي حادثة شديدة الوقع على العالم أجمع الا وهي انهيار احدى كفتي الموازنة في النظام الدولي عام ١٩٩٠، وأصبح النظام الدولي الجديد يرتكزعلى الاحادية القطبية.فأثر أفول القطب السوفيتي،أصبحت الولايات المتحدة الامريكية ولأول مرة في تاريخها المعاصر،القطب الاكبر والاوحد على نطاق العالم اجمع، واستمر هذا الانفراد الامريكي في العالم ولم تستطع لحد الآن الدول الصناعية الكبرى على مجاراة امريكا او الوقوف بوجهها او حتى معارضتها معارضة حقيقية في أي من القرارات السياسية او العسكرية او الاقتصادية التي تفرضها[٢٠].

فكانت المنطقة العربية من اكثر المناطق تأثراً بهذا التغيير، فالمنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي بالتحديد هي اولى المناطق المستهدفة امريكياً أثرهذا التغيير لموقعها الستراتيجي المميز فضلاً عن مخزونها الهائل من الطاقة. وحدد دنيس روس مدير هيئة تخطيط السياسة في مؤسسة الرئاسة الامريكية وامام المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط في واشنطن في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩ الخطوات التي يرتكز عليها المشروع الامريكي في المنطقة العربية بما يلي[٢١]:-

١- عزل العراق سياسياً وفرض عقوبات اقتصادية عليه وتدمير قدرته العسكرية وانهاء قدرته على امتلاك اسلحة التدمير الشامل.
٢- فرض وتكثيف الوجود العسكري الامريكي الدائم في المنطقة لاسيما في منطقة الخليج العربي.
٣- معاقبة الدول التي تخرج عن سلطة البيت الابيض وتغيير أنظمة الحكم فيها ان لم تغير سياستها ازاء الولايات المتحدة الامريكية .

وبهذا فان انهيار الاتحاد السوفيتي اطلق يد امريكا لاستخدام القوة والتدخل العسكري متى ارادت، وبذلك عادت سياسة استخدام القوة والتدخلات العسكرية الى الساحة مجدداً بعد غياب طويل من تاريخ الولايات المتحدة.وفي ظل المرحلة الدولية الجديدة نجد وقوف الولايات المتحدة بكل قواها حائلاً امام امتلاك الدول النامية والعربية على وجه الخصوص أسلحة حديثة وتكنولوجيا متقدمة لابقاء تبعية هذه الدول للولايات المتحدة.ففي ظل هذه المرحلة اتبعت مؤسسة الرئاسة في واشنطن وسائل عديدة لفرض سيطرتها على الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي لاستصدار القرارات لصالحها،وسعت الإدارة الامريكية في مشروعها – الكوني- للحفاظ على مركزالصدارة العالمي واستمرار تفوقها دوليا على جميع الاصعدة، وفرض سيطرتها على اقتصاد وسياسة وحتى ثقافة العالم أي تحقيق مايسمى بـ(أمركة العالم)[٢٢].بيد ان اعتلاء الولايات المتحدة الامريكية عرش الاحادية القطبية دفعها الى استخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق اهدافها ومصالحها المشروعة وغير المشروعة متخذة بذلك اسلوب التدخل العسكري المباشر تارة والعقوبات الاقتصادية والسياسية تارة اخرى،فكانت الاستراتيجية الامريكية خلال الحرب العراقية-الايرانية١٩٨٠-١٩٨٨ استنزاف الجانبين وصولاً الى تحطيمهما وعدم السماح بخروج أي طرف منتصراً ضمن

سياسة معلنة تحت مفهوم (سياسة الاحتواء المزدوج). وبعد نهاية الحرب عام ١٩٨٨ بدأت مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن تزيد من ضغوطها على العراق باعتباره الطرف المؤثرفي هذه الحرب .ففي بداية عام ١٩٨٩ نشر كونيرمايلز Connor Miles وهو احد المسؤولين في وزارة الدفاع الامريكية دراسة بعنوان (استخدام القوة المسلحة في تأمين النفط الخليجي)[٢٣]، أكد فيها على ضرورة التدخل العسكري الامريكي اذا ماحدث أي هجوم عسكري من العراق في الخليج العربي.وكانت هناك وثائق تاريخية امريكية ظهرت اثناء خمول الاتحاد السوفيتي وظهور مقدمات انهياره عام ١٩٨٩ تقول : ((ان امريكا تبحث عن مواجهة مع بعض دول العالم الثالث التي تتهمها بأنها امتلكت اسلحة دمار شامل او تخطط لامتلاكه وتطويره والذي يشكل بدوره خطراً على المصالح الامريكية))[٢٤]، وكان العراق بطبيعة الحال على رأس القائمة.

كما ان مصلحة مؤسسة الرئاسة في واشنطن تقضي بضرورة استمرارية الانفاق على التسلح وبمبالغ كبيرة للاستمرار في الموازنة بين تحقيق الربح واستمرارية الانتاج والتقدم التكنولوجي، فالاتحاد السوفيتي ظهر ذبوله وانسحب من الحرب الباردة وظهرت الحاجة للبحث عن عدو آخر، فكان العراق هو ذلك العدو. ففي اجتماع مؤسسة الرئاسة الامريكية والذي حضره الرئيس جورج بوش الأب١٩٨٩-١٩٩٣ في نيويورك قال:((ان العراق بحاجة الى تأديب لقد تضاعفت قوته العسكرية واصبح كالسرطان يهدد كل اجزاء الجسم))[٢٥]. ومهما يكن من الامر فأن الإدارة الامريكية كانت تسعى دوماً لبث حالة التجزئة والفرقة والعدائية بين المنطقة العربية وهذه هي أيضاً رغبة اسرائيل كما يبدو لمنع ظهور دولة عربية ذات قوة اقتصادية وعسكرية في المنطقة، وهذا ماأشار اليه الجنرال رافئيل ايتان Raphael Eitan رئيس الاركان الاسرائيلي ١٩٨٦-١٩٩٢ بقوله: ((ان أي انقسام يقع بين دولتين عربيتين يخفف ويسهل على دولة اسرائيل، وان الخيار هو بين الوحدة والتكاتف، وبين التجزئة والانقسام، وكلما كان الانقسام في العالم العربي اكثر عمقاً كان ذلك من مصلحة اسرائيل))[٢٦].

ولوعدنا قليلاً في التاريخ الامريكي المعاصر وبالتحديد التاسع من شباط عام ١٩٨٦ والى تقرير وزير الخارجية الامريكي هارولد سوندرز Harold Saunders ابان عهد الرئيس رونالد ريغانRonald Reagan ١٩٨١-١٩٨٩ ، بعد زيارة الوزير سوندرز لدولة خليجية-قطر- أكد في هذا التقرير: ((ان لانعمل في المستقبل على ظهور اية قوة عسكرية في المنطقة، وان نجعل كل الدول التي تحيط بمنطقة الخليج دولاً ضعيفة عسكرياً، والا فان هذه القوة العسكرية ستتحول في يوم من الايام الى مصدر تهديد حقيقي لامننا السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج واقترح مراقبة مجمل التطورات في المنطقة، ولاسيما تلك الدول التي تحيط بمنطقة الخليج))[٢٧]. واصبح هذا التقرير مثار اهتمام الادارات الامريكية المتعاقبة في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي والعراق. ثم ان توجهات مؤسسة الرئاسة الامريكية بدأت تأخذ ابعادا اكثر ترقب من ذي قبل بالذات بعد خروج العراق من حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٨حيث واصل صدام حسين برامجه التسليحية وأخذه الزهو والافتخار مما يعد جهلاً في السياقات الامنية والسياسية، فكان يكشف عن برامجه التسليحية في شبكات الاعلام، أذ اعلن عن تصنيع صواريخ (الحسين) و(العباس) بعيدي المدى وصاروخ التقاطع (فاو١) وطائرات الانذار المبكر، وغيرها الكثير، وهذا دون شك اثار –قلق- مؤسسة الرئاسة في واشنطن وحليفها الاستراتيجي اسرائيل .مما حدا بالحكومة الامريكية وبضغط من اللوبي الصهيوني الى إثارة الدسائس لافتعال الازمات، وظهرت حملة اعلامية مضادة للعراق في الولايات المتحدة الأمريكية وكتبت الصحف على صفحاتها الرئيسة ((حان الوقت لتحجيم العراق))[٢٨] و((نهاية حرب الخليج تقلق اسرائيل))[٢٩] . وتشير بأن العراق يمتلك اسلحة نووية وبايولوجية، وازدادت الحملة الاعلامية شدة وانتقلت الى وسائل الاعلام الاوربية لاسيما البريطانية بعد اعلان بريطانيا انها ألقت القبض في التاسع من آذار عام ١٩٩٠ على اشخاص يهربون أدوات تفجير القنابل النووية الى العراق[٣٠].

ان الوثائق التاريخية للحملات الاعلامية التي بثتها مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن كانت اولى اهدافها اقناع الرأي العام الامريكي والدولي لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق وتحجيم قدرته العسكرية، وهذه الحملة الاعلامية عدها العراق مبررات لـ اسرائيل لتوجيه ضربات جوية الى منشآته العسكرية ،مما دعا العراق الى تهديد اسرائيل، بأنه سوف يحرق تل ابيب بالكيمياوي- الامر الذي اثار حفيظة الرئاسة الامريكية بشدة حول تلك التصريحات ووصفتها بغير المسؤولة. وتعالت الاصوات في واشنطن ونيويورك الى المطالبة بأن تتولى الحكومة الامريكية بنفسها تدمير منشآت العراق العسكرية سيما الاسلحة الكيميائية .وعلى ضوء ذلك انعقد مجلس الكونغرس الامريكي في واشنطن في الخامس من حزيران ١٩٩٠ وخرج بتوصية مهمة الى موسسة الرئاسة الامريكية مفادها ((ان العراق هو عدو اسرائيل الاول))[٣١] . لذا طلب السيناتور نيوت غينغرش *Newt Gingrich* زعيم الجمهوريين في مجلس النواب تحرير رسائل الى اعضاء الكونجرس لتحذيرهم من – خطر- العراق الآخذ بالارتفاع ضد اسرائيل ووجودها.

وعلئ اساس تطور صنع قرار الحرب في التاريخ الامريكي المعاصر ضد العراق عقدت مؤسسة الرئاسة اجتماعا سريا في البيت الابيض يوم السابع عشرمن آيار ١٩٩٠ ضم كلا من الرئيس بوش ووزيري الدفاع ديك تشيني Dick Cheney ١٩٤١-٢٠٠٩ والخارجية جيمس بيكرJames Baker ١٩٣٠-٢٠١٠ وأشار فيه بوش الى :ان هناك خلافاً بين العراق والكويت على اسعار النفط ((وحان الوقت للاستفادة من هذا الخلاف)) [٣٢]. مما دفع الحكومة الامريكية، الكويت والامارات لزيادة انتاجها النفطي لاغراق الاسواق العالمية وخفض سعر البترول عالمياً والذي بدوره سيؤثر على الاقتصاد العراقي المنهك اساساً بعد خروجه من حرب الخليج الاولى .ومن الجدير بالذكر ان ما يثبت تورط الكويت في تعاونها مع الولايات المتحدة لزيادة الضغط الاقتصادي على العراق، وثيقة عثرت عليها القوات العراقية اثناء دخولها الكويت يعود تاريخها الى ١٩٨٩/١١/٢٢ وهي من الإدارة العليا لامن الدولة (المخابرات الكويتية) معنونة الى وزير الداخلية الكويتي وجاء فيها :((اتفقنا والجانب الامريكي على أهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق للضغط على حكومته والعمل على ترسيم الحدود معها، وزودتنا وكالة المخابرات الامريكية بتصورها حول طرق الضغط المناسبة، بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط ان يكون تنسيق هذه الفعاليات على مستوى عال))[٣٣]. ولعله من الضروري ان نتطرق هنا وحسب وثائق وكالة المخابرات المركزية الامريكية C.I.A الى الاسباب الرئيسة لاجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠ وهي[٣٤]:-

١- ان الكويت والامارات اتبعت كل منهما سياسة نفطية تجاوزت فيها حصتها المخصصة في اوبك وتؤدي هذه المسألة الى خسارة العراق مابين (٧-١٠) مليار دولار سنوياً.
٢- تجاوز الكويت على حقل الرميلة النفطي اذ اتهم العراق الكويت باحتلال ٤٢ كم من اراضيه وباشرت الكويت بضخ النفط منها.
٣- اعتبرت الكويت المساعدات التي قدمتها للعراق في نزاعه مع ايران ديوناً وطالبته بتسديدها والعراق طالب بالغائها باعتبار ان الحرب هي –دفاع- عن دول الخليج من وجهة نظرالنظام انذاك .

ويبدو ان الولايات المتحدة علئ رئي المؤرخ والكاتب المصري محمد حسنين هيكل : قد اعطت الضوء الاخضر للعراق بدخوله الكويت لايقاعه في الشباك وعلى لسان السفيرة الامريكية في الكويت ايبريل كاترين غلاسبي April Catherine Glaspie ١٩٨٩-١٩٩٣ ، والتي صرحت بالقول خلال لقائها صدام حسين : ((ليس للولايات المتحدة رأي في المنازعات فيما بين العرب مثل خلافكم مع الكويت))[٣٥]. مما اضطر مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن باستدعاء السفيرة من الكويت فيما بعد واستجوابها بتهمة الموافقة على دخول القوات العراقية للكويت، والغريب في الامر ان السفيرة ايبريل غلاسبي لقت حتفها بعد مدة وجيزة في حادث تحطم طائرتها في مونتريال بكندا يبدو ان وكالة المخابرات الامريكية وراء هذه الحادثة [٣٦]. وتجدر الاشارة الى ان وثائق وكالة المخابرات الامريكية المركزية C.I.A كانت تعتقد ان النظام في العراق خلال عهد صدام حسين كان يعلم بأن هناك مخطط عسكري تقوده مؤسسة الرئاسة في واشنطن يستهدف ضرب العراق وتدمير قواته المسلحة وكان يجب لهذه الحسابات والتقديرات ان تقودهم الى الحذر والحيطة ولكن الذي حدث هو العكس تماماً فان النظام ((زج نفسه في فوهة البركان واجتاح الكويت)) [٣٧].

وعلى اساس ما ذكر فأن الاجتياح العراقي للكويت محصلة نهائية لمجموعة من المتراكمات السياسية والحملات التصعيدية التي قادتها مؤسسة الرئاسة الامريكية وبالتحديد جورج بوش الاب، لاقحام العراق وتدمير بنيته التحتية، ولكن على حد وصف الكاتب الخليجي المعروف تركي الحمد : ((ان النظام العراقي سلطة مشخصة على طرف نقيض مع السلطة المعقلنة))[٣٨]، بمعنى ان صدام حسين لم يناقش اعضاء حكومته ويأخذ بآرائهم وانما استبد بالرأي وانصاع لعواطفه دون ان تكون هناك نظرة استراتيجية في التعامل مع الاحداث. ومع تسارع الاحداث التاريخية وعندما دخلت القوات العراقية الكويت في الثاني من اب ١٩٩٠ وقعت في الفخ الامريكي حيث سارعت الولايات المتحدة الى اعداد عمليات التدخل الحربية بعناية، ساعدتها بذلك ظروف داخلية ودولية واقليمية مواتية، ففي الداخل الشعب الامريكي يمتاز بجهله في السياسة الدولية ولا يعرف عن القضية سوى النفط وهو سبب كاف لتأييد الرئيس بوش الاب، اما الكونغرس كانت له تحفظات في البداية غير انه عاد وأيد الحكومة الامريكية. وعلى الصعيد الدولي كان القطب الثاني الاتحاد السوفيتي في أخريات ايامه يعاني مايعاني من ظروف حرجة كانت سبباً في انهياره بعد شهور قليلة، ورغبته في الحصول على المساعدات الامريكية، فضلاً عن ايعاز مؤسسة الرئاسة الامريكية للسعودية بتقديم (٤) مليار دولار كقرض للاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ لشراء موافقته على بعض قرارات مجلس الامن الخاصة بصنع قرار الحرب على العراق، فلم يخرج الاتحاد السوفيتي عن الارادة الامريكية. وعلى الصعيد الاقليمي بلغت العدائية منتهاها في كثير من العواصم العربية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي. فكانت هذه الدول هي التي استدعت الولايات المتحدة الامريكية وقدمت كل مابوسعها لانجاح مهمة قوات التحالف، فكانت هذه الظروف السانحة لتحجيم وتدمير القوة التسليحية للعراق[٣٩] .

وعلى اساس ما تقدم حددت مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن وعن طريق وزيرخارجيتها جيمس بيكر في أواخر تشرين الاول عام ١٩٩٠، الاسباب الداعية الى التدخل وقرار الحرب على العراق .وكان أهمها ((ان الاجتياح العراقي للكويت هو تحد للاقتصاد العالمي كونه يهدف الى السيطرة على مصادر الطاقة في الخليج وبهذا فانه لايسع الولايات المتحدة ولايسع المجتمع الدولي ترك هذه المصادر تحت سيطرة نظام شمولي واحد))[٤٠] . وفي فجر يوم الثاني من آب عام ١٩٩٠ دخلت القوات العراقية الكويت، هذه العملية اهدت مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن الفرصة الذهبية لتحطيم قدرات العراق العسكرية والتكنولوجية. فقد شكل الاجتياح العراقي للكويت خطراً كبيراً على المصالح الامريكية النفطية وهي مصالح يتوقف عليها الامن القومي الامريكي حسب كلام بيكر وزير الخارجية ، فإن ضم العراق للكويت جعله يسيطر على ١٩٪ من احتياطي النفط العالمي مما يفرض له ثقلاً اقتصادياً في السياسة الدولية وهذا مايقلق مؤسسة الرئاسة في واشنطن ويهدد مصالحها، لهذا وصفت حرب الخليج الثانية بأنها (حرب البترول الدولية)[٤١] .

وحسب وثائق وزارة الدفاع الامريكية البنتاغون فقد أصدر جورج بوش أوامره بأرسال طلائع القوات الامريكية الى السعودية معلناً ان اهداف السياسة الامريكية هي في منطقة الخليج العربي تتضمن ما يلي[٤٢] :

١- انسحاب عراقي غير مشروط من الكويت.
٢- اعادة العائلة الكويتية الحاكمة الى السلطة.
٣- استقرارمنطقة الخليج العربي.
٤- حماية المصالح الامريكية في المنطقة.
٥- السعودية تشكل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، مضيفاً ان عمل القوات الامريكية هو دفاعي بحت.

وكذلك الحالة مع بدأ الرئيس الأمريكي بوش نشر القوات الأمريكية داخل الاراضي السعودية في مطلع حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، وكانت مهمة الوجود الأمريكي في تلك النقطة هي دفاعية محضة . لكن في تشرين الثاني من عام ١٩٩١ ضاعف بوش حجم القوات الأمريكية، وأصبحت لديه القدرة لشن حرب هجومية ،وبعد صدور القرار الدولي عن مجلس الأمن المرقم

(٦٧٨) في عام ١٩٩٠،والذي خول مجلس الأمن الدول الاعضاء إتخاذ الوسائل الضرورية كلها، بما فيها القوات المسلحة، وبعد أنّ رأى خبراء البنتاغون، ومجلس الأمن القومي الأمريكي ضرورة ايجاد حل بعد انتهاء مدة خمسة اشهر على مهلة الانسحاب من الكويت وقد وصفت مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن الازمة بانها ((مواجهة بين العراق والعالم))[٤٣].
وعلى الرغم من موافقة الكونغرس على شن الحرب على العراق، إلاّ أن بوش اعلن انه سوف يهاجم العراق سواء وافق الكونغرس أم لا. وفي الثامن من كانون الثاني ١٩٩١، طلبت مؤسسة الرئاسة من الكونغرس تمرير تشريع يؤيد السياسة الامريكية في الخليج، ثم سأل الصحفيون، إذ كانت الرئاسة بحاجة إلى قرار من الكونغرس، فأجاب بوش: ((إني لا اظن انني بحاجة اليه، واشعر بان لدي السلطة لأطبق قرارات الامم المتحدة بالكامل))[٤٤].
ومن الجدير بالذكر ان ضم العراق للكويت رسخ في اذهان الحكومات الخليجية بأن الخطوة الثانية للعراق هي احتلال السعودية وتغيير نظام الحكم فيها اسوة بالكويت لهذا كانت المواقف متشددة من الجانب السعودي، كما ان مؤسسة الرئاسة الامريكية قامت بتضخيم وفبركة الاحداث واظهرت العراق بأنه سيواصل تقدمه حتى يلتهم دول الخليج الواحدة بعد الاخرى ودليل على ذلك، ان الملك فهد بن عبدالعزيزعاهل السعودية وبعد يومين فقط اجتياح العراق، اتصل يوم الرابع من آب ١٩٩٠ بالملك حسين بن طلال عاهل الاردن ،واخبره ان السفير السعودي في واشنطن بندر بن عبدالعزيز ١٩٢٣-٢٠١٩،أبلغه ان الامريكان أروه صور اقمار صناعية تكشف وجود قوات عراقية تتحرك في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت وتقترب من حدود المملكة، بعد ذلك اتصل الملك حسين بالرئيس العراقي ذلك الوقت ليستفسر عن الموضوع غير ان صدام حسين طمأنه بأن لاتوجد قوات عراقية قرب الحدود واقرب قوات تبعد عن الحدود السعودية (٤٠) كيلومتراً[٤٥].
ومن الضروري الاشارة هنا لما ذكره المؤرخ المعروف سليم الحسني بـ ان الدول الخليجية كانت تواجه ضغوطاً أمريكية شديدة للموافقة على استقدام القوات الامريكية وان تكون ارضها قاعدة لقوات التحالف، فبينما كان السفير بندر بن عبد العزيز مجتمعاً مع وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في مكتب الاخير دخل عليهما الرئيس بوش ولم يطل في التحيات والسلام ليقول لـ للسفير بندر ((ان الكويت لم تطلب مساعدتنا الا قبل نصف ساعة من سقوط بلدهم في أيدي العراقيين فهل تنوون انتم ايضاً ان تنتظروا الى هذه اللحظة))[٤٦]. وبعد ذلك اراد جورج بوش ان –يطمئن- بندربن عبدالعزيز ويريه ان قراره لارجعة فيه فأمر وزير دفاعه ديك تشيني ان يطلع بندر على خطة الحرب الموجة ضد العراق، وتوجه بندر بصحبة المستشارريتشارد هاس Richard Haas ١٩٦٠-٢٠٠٤ المختص بشؤون الشرق الأوسط في مجلس الامن القومي الى مكتب وزير الدفاع وبدأ الاجتماع بحضور الوزير تشيني والجنرال كولن باول Colin Powell
١٩٣٧-٢٠٢٠ رئيس هيئة الاركان المشتركة في الحرب .قام الجنرال باول بعرض خطة الحرب والمسماة خطة (١٠٠٢-٩٠) وعدد القوات المستخدمة فيها وهي (٤ فرق- ٣ حاملات طائرات- ٨٠٠ طائرة- عدد المقاتلين بين ١٠٠-٢٠٠ ألف) .وهكذا فان السعودية مثلت القاعدة لانطلاق قوات التحالف، فكانت السياسة الامريكية ازاء السعودية تارة تأخذ لغة الحوار وتهديدها بالخطر الذي يمثله العراق على السعودية وتارة اخرى تمارس ضغوطاً خفية على المملكة، ثم اجتمع الوزير تشيني بالملك فهد واعضاء العائلة الحاكمة في ٦ آب ١٩٩٠ على اثرها أصدر الملك بيانه الى الشعب السعودي معلناً فيه استياء المملكة ورفضها القاطع للنهج العراقي واعلن عن قرار المملكة باستقدام القوات الامريكية والقوات الصديقة الاخرى، مبيناً ان عمل هذه القوات هو الدفاع عن المملكة ضد (الخطر) العراقي، وفي ٨ آب اغلقت السعودية انبوب النفط العراقي المار من اراضيها الى البحر الاحمر[٤٧].
والحقيقة بعد ذلك ان مؤسسة الرئاسة الامريكية في واشنطن كانت قد اتخذت قرارها بتدمير الجيش العراقي واخراجه بالقوة، فكانت غير جادة في مفاوضاتها مع بغداد والتي اجرتها السفيرة الامريكية ايبريل كاترين غلاسبي اواخر عام ١٩٩٠ مع النظام في العراق. وكانت تستخدم لهجة التكبروالاستفزاز وتفرض الشروط القاسية وهذا مايفسر لنا عدم انصياعها لجهود بعض الدول العربية وفرنسا والاتحاد السوفيتي لحل الازمة سلمياً . بيد ان مؤسسة الرئاسة الامريكية كانت تشعربالقلق والخوف من ان يحدث انسحاب عراقي مفاجئ قبل الخامس عشرمن كانون الثاني عام ١٩٩١،وهو الموعد الذي حدده مجلس الامن الدولي لانسحاب العراق، كون ذلك سيقضي على مبرر القيام بتدمير القدرة العراقية .وقد أشار الصحفي الامريكي مايكل ماسينغ Michael Massing المدير الاداري لمعهد واشنطن للصحافة،انه في الايام الاخيرة للازمة وقبل حدوث الحرب كانت الإدارة الامريكية تخشى موافقة الرئيس العراقي على طلب الانسحاب، وان مؤسسة الرئاسة في واشنطن كانت جاهزة لذلك حيث كانت لديها الخطط لافشال عملية الموافقة، وكان هم جورج بوش الاساس والاخير ان لاينسحب العراق من الكويت او يدخل متغير جديد في المسألة يمنع وقوع الحرب حيث اكدت ذلك زوجة الرئيس ، السيدة الاولى بربارا بوشBarbara Bush ١٩٢٥-٢٠١٨ بقولها ((ان زوجي لم يذق طعم النوم من ٢ آب ١٩٩٠ وحتى اندلاع الحرب خوفاً من انسحاب عراقي مفاجئ او دخول متغير جديد يغير جميع المعادلات))[٤٨] .
أظهرت مؤسسة الرئاسة في واشنطن للعالم انها ترغب بالحل السلمي وانها داعية سلام لا حرب عندما اعلنت في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٩١ عن مفاوضات الفرصة الاخيرة لتحقيق السلام في جنيف ،الا ان هذه المفاوضات كانت عبارة عن شروط امريكية لا غير، لتفشل آخر فرصة للتسوية في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٩١. وبعد ذلك بدأت الحرب الامريكية على العراق في السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٩١، وكان التخطيط المسبق للحرب على مستوى كبير جداً وعلى جميع الاصعدة وخير وصف له ماقاله الجنرال ميرل ماك Merle Mac قائد الطيران الامريكي في تشرين الثاني عام ١٩٩٠ بالقول ((نحن مقبلون على بلد من العالم الثالث، ومع ذلك فنحن نخطط لها كما لو انها الحرب العالمية الثالثة))[٤٩] .
لقد استهدفت الحرب الامريكية على العراق مفاصل الحياة كافة ولم تترك حتى المستشفيات والمدارس ودور العبادة ودمرت اكثر من عشرة آلاف مشروع .كما أبدت بعض الدول العربية تعاونها التام مع قوات التحالف وفي المعركة الفاصلة المسماة (عاصفة الصحراءDesert Storm) شاركت مصروالمغرب ودول الخليج ودفعت خلال هذه الحرب ٢٢,٨٠٩ مليار دولار

كمساهمة منها في تغطية تكاليف هذه الحرب و١٤,٠٤٥ مليار دولار تموين وخدمات، والمجموع ٣٦,٨٥٤ مليار دولار[٥٠] .وكانت لنتيجة الحرب هذه هو اجبار العراق على انسحابه من الكويت، بيد انه حدث تصدع في موقف دولة محالفة لواشنطن في تلك الحرب حيث استقال جان بيير شوفنمان وزير الدفاع الفرنسي احتجاجاً على امتداد الحرب داخل الحدود العراقية، فضلاً عن ان مؤسسة الرئاسة الامريكية توقعت الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تكلفها الحرب ان هي استمرت حتى تحتل العراق، واحتمال يتحول نصرها الواضح الى هزيمة فاضحة لاسيما وان العراق كان لا يزال يملك صواريخ بعيدة ومتوسطة المدى واسلحة كيميائية وجرثومية قادرة على الحاق خسائر كبيرة في صفوف قوات التحالف، وبذلك أنهت الحرب لتفتح الطريق امام مفتشي الأمم المتحدة لتدميرما تبقى من اسلحة العراق اواخرعام ١٩٩١[٥١] .

الخاتمة والاستنتاجات :

يتضحم مما قد سبق ان متطلبات تحقيق قرار صنع الحرب على العراق في مؤسسة الرئاسة الامريكية أبان عهد الرئيس جورج بوش الاب، ارتكزت في ستة نقاط امنية وعسكرية:

١- ان سياسة مؤسسة الرئاسة الامريكية في حقبة جورج بوش تحددها المصلحة الاقتصادية وبالذات منطقة الخليج العربي اثر تواجد مكامن البترول العالمية .
٢- سياسة مؤسسة الرئاسة الامريكية تجاه المنطقة العربية بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥وصولا الى مرحلة حكم الرئيس جورج بوش الاب ١٩٨٩-١٩٩٣امتازت بالثبات من ناحية انحيازها التام لأسرائيل حيث لم تتغير بتبدل الحزب الحاكم أو المسؤولين.
٣- ادت شخصية المسؤول الاول (جورج بوش)في مؤسسة الرئاسة الامريكية دوراً بارزاً في تحكمه بالقرارات وادارته لمؤسسته بصورة كاملة ومنها قرار اصدار الحرب على العراق .
٤- وزارة الدفاع الامريكية البنتاغون تعد الذراع الاطول لتنفيذ سياسات مؤسسة الرئاسة في واشنطن . وان قرار الحرب على العراق خرج من مكاتب البنتاغون .
٥- الاعلام الامريكي له الدور البارز في تشكيل الرأي العام الامريكي تجاه الشؤون الخارجية وله تأثير حتى على توجهات مؤسسة الرئاسة كما لاحظنا ذلك في تأجيج العالم الغربي في الحرب على العراق عام ١٩٩١ .
٦- تحقيق مصالح الولايات المتحدة وستراتيجيتها في السيطرة الكاملة على منطقة الخليج العربي بحجة حماية حلفائها وحقول النفط العالمية بعد نهاية الحرب على العراق.

الهوامش :

* صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي؟ وكيف؟، مجلة آفاق عربية، العدد ١١ تشرين الثاني،بغداد، ١٩٩٢، ص٣٧.

(١) الكسي دو توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ٢٠٠٧، ص٢١٨.
(٢) كلنتون روسيتر، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ص٢٥.
(٣) دو غلاس ك. ستيفنسون، الحياة والمؤسسات الامريكة، ص٤٨.

* هو الرأس الرمزي للحكومة، فعليه أنّ يستقبل الزوار، ويضع الاكاليل على قبر الجندي المجهول، ويعلق أوسمة الشرف.هو الرئيس التنفيذي، أي انه المسئول الاداري الاول عن شئون الشعب كافة، والشعب لا يتسامح ابداً، بل ينظر إلى الرئيس على انه مسئول عن تصرفات رجاله، وعن كل عمل يؤثر مباشرة أو غير مباشرة في مصالحه الشخصية، والرئيس فعلاً هو المسئول عن الموظفين العاملين في الخدمة العامة، وعليه أنّ يتأكد من صلاحهم وجدارتهم للقيام بالمهام الموكولة اليهم ، انظر :كاثرين سكلر، الولايات المتحدة حكومة بوساطة الشعب، ص٥٠.

(٤) لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ص١٧٤.
(٥) كاترين اوتيزبير، حياة فرانكلين روزفلت، ص٥٧، ٨٠، ١٤٥.
(٦) شادي فقيه، من يحكم أميركا: اللوبيات الحاكمة واليات صنع القرار،ص٧٨.
(٧) عبد الحميد جودة السجاد، صانعوا التاريخ الأمريكي،ص١١٩.
(٨) لويس فيشر، سياسة تقاسم القوى والسلطة التنفيذية، ص١٨٨.
(٩) المصدر نفسه ،ص١٨٩.
(١٠) نخبة من الباحثين، هذه هي أمريكا : معلومات ووثائق عن الولايات المتحدة، ص٢٠.
(١١) لويس فيشر،المصدر السابق ،ص٢٠٤.
(١٢) عبد الحميد جودة السجاد،المصدر السابق ،ص١٨٩.
(١٣) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧، ص١٠٧.
(١٤) ياسين محمد حمد ، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي، ص٨١.
(١٥) احمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية،ص٤٨-٥٠ .
(١٦) حسن عبد ربه، عقل أمريكا – مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية،ص٥١.

(١٧) روبرت كانتور، السياسة الامريكية المعاصرة،ص٤١٤.
(١٨) نعوم تشومسكي، اعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة الأمريكية والديموقراطية، ص٢٢١.
(١٩) إسامة الغزالي حرب، السياسة الامريكية والعرب،ص٢٢.
(٢٠) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط، ص١٩ .
(٢١) خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي، ص١١١.
(٢٢) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة،ص٧٨.
(٢٣) محمد حسنين هيكل، اوهام القوة والنصر، ص٥٦.
(٢٤) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية-نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين،ص١١٩.
(٢٥) ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي واقع وخيارات... دعوة الى امن عربي اسلامي في الخليج،ص٦٧.
(٢٦) هنري كيسنجر،المصدر السابق ،ص١٢٢.
(٢٧) خضير مزهر ثجيل ،الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٩٩،ص٦٣.
(٢٨) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق،ص١٧٨.
(٢٩) بوب وود وارد، حرب بوش،ص٩.
(٣٠) فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب.....كيف تصنع ومن يصنعها،ص١٣٤.
(٣١) منصف السليمي ، القرار السياسي الأمريكي ،ص١٣٥ .
(٣٢) جاسم محمد الراوي، دور المتغير الامريكي في العلاقات العراقية العربية ١٩٩٠-٢٠٠٢،ص٧٧.
(٣٣) ادمون غريب، الاعلام الامريكي والعرب، الوطن العربي في السياسة الامريكية، ص١١٨.
(٣٤) بوب وود وارد ، المصدر السابق ،ص٥٦ .
(٣٥) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق،ص١٩١.
(٣٦) فرانك دانينو،CIA حكاية سياسية ١٩٤٧- ٢٠٠٧ ، ص٢٣١.
(٣٧) المصدر نفسه ،ص٢٣٢.
(٣٨) تركي الحمد، ازمة الخليج: الجذور والاثار، ص٣٤.
(٣٩) احمد سعيد نوفل، ارضية الصراع في الخليج العربي، ص١٩٨.
(٤٠) فرانك دانينو،المصدر السابق ،ص٢٣٩.
(٤١) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمة في عالم متغير، ص١٠٨.

(٤٢) موسى زناد، القواعد العسكرية الاجنبية، ص٨٩.
(٤٣) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق،ص٢٠٩.
(٤٤) نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، ص٥٢٣.

(٤٥) موسى زناد، المصدر السابق،ص١٢٢.
(٤٦) سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكان،ص١٢١.
(٤٧) غسان شربل، العراق من حرب إلى حرب صدام مر من هنا،ص٤٩.
(٤٨) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر، كيف تحكم امريكا،ص٧٦.

(٤٩) حسين شريف ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد،ص١٥٢.
(٥٠) عباس رشدي العماري،المصدر السابق، ص١٧٦.
(٥١) سامي المهنا، العالم بعيون أمريكية: تداعيات حرب الخليج الثانية- الاوراق السرية للبيت الابيض والبنتاغون، ص٣٩.

المصادر والمراجع:

اولا :الكتب العربية والمترجمة :

- احمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة:، بغداد، ٢٠٠٩.
- الكسي دو توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة: بسام حجار، ج١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ادمون غريب، الاعلام الامريكي والعرب، الوطن العربي في السياسة الامريكية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني، ٢٠٠٢ .
- إسامة الغزالي حرب، السياسة الامريكية والعرب، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ١٩٨٢ .
- بوب وود وارد، حرب بوش، عرض وتحليل: حسين عبد الله، مطبعة مدبولي ،القاهرة، ٢٠٠٣.

- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط، الطبعة الاولى، بيسان للنشر والتوزيع والاعلان، عمان،٢٠٠٠.

- حسن عبد ربه، عقل أمريكا – مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠٠٩.
- حسين شريف ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
- خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧ .
- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة: والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.
- عبد الحميد جودة السجاد، صانعوا التاريخ الأمريكي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٩٤.
- عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧ .

- غسان شربل، العراق من حرب إلى حرب صدام مر من هنا، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٠.
- روبرت كانتور، السياسة الامريكية المعاصرة، ترجمة: احمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان،١٩٩٤.
- دو غلاس ك. ستيفنسون، الحياة والمؤسسات الامريكية، ترجمة: امل سعيد، الدار الالهية للنشر والتوزيع،القاهرة، ٢٠٠١.
- محمد حسنين هيكل، اوهام القوة والنصر، ج٢، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
- محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧، الانفجار، مؤسسة الاهرام القاهرة، ١٩٩٠.
- موسى زناد، القواعد العسكرية الاجنبية، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٩.

- منصف السليمي ، القرار السياسي الأمريكي ، مركز الدراسات العربي – الاوربي ، باريس، ١٩٩٧.
- ماكس سكيدمور ومارشال كارتر، كيف تحكم امريكا، ترجمة- نظمي لوقا، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.
- لويس فيشر، سياسة تقاسم القوى والسلطة التنفيذية، ترجمة: مازن حماد، ط٣،الاهلية للنشر والتوزيع،عمان، ١٩٩٤.
- لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦.
- شادي فقيه، من يحكم أميركا: اللوبيات الحاكمة واليات صنع القرار، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (بلا سنة) .
- سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكان، ط٢، دار الإسلام، لندن، ١٩٩٣.
- سامي المهنا، العالم بعيون أمريكية: تداعيات حرب الخليج الثانية- الاوراق السرية للبيت الابيض والبنتاغون، دار المريخ للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.
- فرانك دانينو،CIA حكاية سياسية ١٩٤٧- ٢٠٠٧ ، ترجمة: عبد المنذراحمد ،مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ،٢٠٠٩.
- فواز جرجس، السياسة الامريكية تجاه العرب.....كيف تصنع ومن يصنعها، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- نخبة من الباحثين، هذه هي أمريكا : معلومات ووثائق عن الولايات المتحدة، وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن ،١٩٨١.
- نعوم تشومسكي، اعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة الأمريكية والديموقراطية، ترجمة: مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
- كاثرين سكلر، الولايات المتحدة حكومة بوساطة الشعب، ترجمة وزارة الخارجية الأمريكية،واشنطن ، (بلا سنة).
- كاترين اوتيزبير، حياة فرانكلين روزفلت، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.
- كلنتون روسيتر، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ترجمة: سمير سالم، المؤسسة الاهلية للطباعة، بيروت، ١٩٥٦.
- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية-نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة-عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢.

- ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي واقع وخيارات... دعوة الى امن عربي اسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، ٢٠٠٤.

ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية:

- جاسم محمد الراوي، دور المتغير الامريكي في العلاقات العراقية العربية ١٩٩٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.
- خضير مزهر ثجيل ،الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٩٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠.
- ياسين محمد حمد ، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥ .

ثالثا: البحوث والمقالات :

- احمد سعيد نوفل، ارضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب، ١٩٩١.
- تركي الحمد، ازمة الخليج: الجذور والاثار، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول، ١٩٩١.
- صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي؟ وكيف؟، مجلة آفاق عربية، العدد ١١ تشرين الثاني،بغداد، ١٩٩٢ .
- نايس مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)،الكويت ، ١٩٩٧.

Sources and references:

:First: Arabic and translated books

• Abbas Rushdi Al-Amari, Crisis Management in a Changing World, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1993.

• Abdel Hamid Gouda Al-Sajjad, Makers of American History, Dar Misr for Printing, Cairo, 1994.

• Abdel-Jalil Zaid Marhoon, Gulf Security after the Cold War, An-Nahar Publishing House, Beirut, 1997.

• Ahmed Nouri Al-Nuaimi, Foreign Policy, University House for Printing, Publishing and Translation: Baghdad, 2009.

• Alexis de Tocqueville, Democracy in America, translated by: Bassam Hajjar, Part 1, Institute for Strategic Studies, Beirut, 2007.

• A group of researchers, This is America: information and documents about the United States, US State Department, Washington, 1981.

• Bob Woodward, Bush's War, Presentation and Analysis: Hussein Abdullah, Madbouly Press, Cairo, 2003.

• Catherine Schler, The United States is a government by the people, translated by the US State Department, Washington, (no year).

• Catherine Otzber, The Life of Franklin Roosevelt, translated by: Muhammad Badr al-Din Khalil, The Egyptian Renaissance Bookshop, Cairo, 1962.

• Clinton Rossiter, The Presidential System in the United States, translated by: Samir Salem, The National Institute for Printing, Beirut, 1956.

• Douglas K. Stevenson, American Life and Institutions, translated by: Amal Saeed, The Divine House for Publishing and Distribution, Cairo, 2001.

• Hafez Barjas, The International Struggle Over Oil, First Edition, Bissan for Publishing, Distribution and Advertising, Amman, 2000.

• Hassan Abed Rabbo, The Mind of America - Institutions of Vision and Thought Industry in the United States of America, Nahdet Misr for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, January, 2009.

• Hussein Sharif, American Foreign Policy: Its Trends, Applications, and Challenges from World War II to the New International Order, Egyptian General Book Authority Press, 2005.

• Henry Kissinger, Does America Need a Foreign Policy - Toward Diplomacy for the Twenty-First Century, Translated by Omar Al-Ayoubi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2002.
• Khalil Elias Murad, The Gulf War and its Repercussions on Arab National Security, Dar Al-Hurriya for Printing, Baghdad, 1987.
• Ghassan Charbel, Iraq from war to war, Saddam passed through here, Riyad Al-Rayes for Books and Publishing, Beirut, 2010.
• Robert Cantor, Contemporary American Politics, translated by: Ahmed Zaher, Jordan Book Center, Amman, 1994.
• Muhammad Hassanein Heikal, Illusions of Power and Victory, Volume 2, first edition, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1992.
• Muhammad Hassanein Heikal, The Thirty Years' War in 1967, The Explosion, Al-Ahram Foundation, Cairo, 1990.
• Musa Zinad, Foreign Military Bases, Arab Thought Library for Publishing and Distribution, Baghdad, 1999.
• Moncef Al-Sulaimi, The American Political Decision, Center for Arab-European Studies, Paris, 1997.
• Max Skidmore and Marshall Carter, How America Rules, translation - Nazmi Louka, second edition, International House for Publishing and Distribution, Beirut, 1998.
• Louis Fisher, The Policy of Power Sharing and the Executive Authority, 3rd edition, translated by: Mazen Hammad, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Amman, 1994.
• Larry Elwitz, The System of Government in the United States of America, translated by: Jaber Saeed Awad, The Egyptian Association for the Spread of Knowledge and World Culture, Cairo, 1996.
• Shadi Fakih, Who Rules America: The Ruling Lobbyists and Decision-Making Mechanisms, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, (without a year).
• Salim al-Hassani, Principles of American Presidents, 2nd edition, Dar al-Islam, London, 1993.
• Sami Al-Muhanna, The World Through American Eyes: The Repercussions of the Second Gulf War - The Secret Papers of the White House and the Pentagon, Mars Publishing House, Cairo, 2004.
• Frank Danino, CIA, A Political Story 1947-2007, translated by: Abd al-Mundhir Ahmad, Foundation for Arab Expansion, Beirut, 2009.
• Fawaz Gerges, American Policy towards the Arabs.....How to Create and Who Makes It, Second Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000.
• Osama Al-Ghazali Harb, American Politics and the Arabs, first edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, June, 1982.
• Noam Chomsky, Obstructing Democracy: The United States of America and Democracy, translated by: Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1992.
• Yassin Sweed, Foreign Military Presence in the Arabian Gulf, Reality and Options... A Call for Arab and Islamic Security in the Gulf, Center for Arab Unity Studies, Beirut, February, 2004.
• Edmond Gharib, American Media and the Arabs, The Arab World in American Politics, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, November, 2002.

Second: Theses and university dissertations:

• Jassim Muhammad Al-Rawi, The Role of the American Variable in Iraqi-Arab Relations 1990-2002, an unpublished master's thesis, the Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2003.
• Khudair Mizher Thajeel, The American Strategy Towards the Arab World After World War II 1945-1999, unpublished doctoral thesis, Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2000.

• Yassin Muhammad Hamad, The Role of Constitutional Institutions and Political Powers in American Political Decision Making, PhD thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 2005.

Third: Scientific and Academic Journals:

• Ahmed Saeed Nofal, The Grounds of Conflict in the Arab Gulf, The Arab Future Magazine, No. 150, Center for Arab Unity Studies, Beirut, August, 1991.

• Turki Al-Hamad, The Gulf Crisis: Roots and Effects, The Arab Future Magazine, No. 152, Center for Arab Unity Studies, Beirut, October, 1991.

• Salah Al-Mukhtar, who makes the American decision? How?, Arab Horizons Magazine, Issue 11 November, Baghdad, 1992.

• Nayes Mustafa Khalil, The Presidency as an Institution for Making American Foreign Policy, Journal of International Politics, Issue (127), Kuwait, 1997.